

سنتنا الخامسة

تدخل جريدة (الشرق العربي) في سنتها الخامسة دائمة على خدمتها العامة باعتبارها صلة الحكومة بالامة في المعرفة القانونية والمناهج الرسمية راجية حسن العمل تحقيقا للامل والله من وراء القصد

الفسحة

صحيفة

(١) القوانين والانظمة

(١) قانون السجون لسنة ١٩٢٧

(ب) قانون تعقيب الاشخاص وتفتيش الاماكن

(ج) قرار حكومي مقترون بالارادة المطاعة بشأن تأجير مساكن عيون الحرا الاميرية

(د) قرار حكومي مقترون بالارادة المطاعة بشأن تنزيل غرامة

(هـ) قانون تعديل المادة الرابعة من قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧

(و) قانون موضوع تعديلا للمادة الثمانية من ذيل قانون حكام العلم المورخ ٢٠ مارس ١٩٢٧

(ز) قانون منع البيع والقراغ بالوفاء لسنة ١٩٢٧

(ح) قرار حكومي مقترون بالارادة المطاعة بشأن تحويل عقوبة السجن التي حكم بها

على مثقال باشا الفائز الى الجزاء النقدي

(ط) نظام تجديد الاعشار لسنة ١٩٢٧ مع جداول نماذج معاملات الاعشار

(ي) قرار حكومي مقترون بالارادة المطاعة بشأن عفو الحق العام عن عرفات المكرمات

(ك) نظام خاص موضوع تعديلا للنظام الخاص حول منع نقشي وانتشار الوباء

القبري على حدود المنطقة الشمالية

(ل) مشروع قانون تراجمة السياح

(٢) بلاغات رسمية

(١) برنامج الاحتفال بعيد استقلال شرقي الاردن (ب) التفتيشات الادارية

(ج) تصريح طبيب (د) تصريح صيدلي

تصحيحات قانونية ، اعلانات ، جداول صنية

العدد ١٥٧

السنة الرابعة

الشرق العربي

الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الاردن

ويعتبر ١ حزيران سنة ١٩٢٧

عمان : يوم الاربعاء ١٠ ذو القعدة سنة ١٣٤٥

القوانين والانظمة

قانون السجون لسنة ١٩٢٧

تعييننا صلاحية الاشراف على السجون وادارتها وكيفية
معاملة السجناء وتفتيش السجون وتحقيق هوية المساجين
وتاديبهم ومعاملة الفارين منهم وغيرها من الامور التي ترى
الحكومة ضرورة استنادها الى اسس قانونية فقد تقرر الموافقة
على لائحة قانون السجون بشكلا المبتذل هذا القرار ورفعه
للقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتضت
بالتصديق المالي وضعت موضع التطبيق

قانون السجون لسنة ١٩٢٧

المادة ١ - اسم القانون = يطلق على هذا القانون اسم
« قانون السجون لسنة ١٩٢٧ » ويعتبر نافذ المفعول من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية

٢ - تعريف السجون = كل بناء تستعمل لاجل حجز
المساجين تدعى سجنا باعتبار معنى هذا القانون

٣ - انتقاء ابناء السجون = يمكن لقائد الجيش العربي
بعد موافقة صاحب السمو الامير المعظم ان يامر من وقت الى
آخر بان تستعمل اية بناء او قسم منها كسجن وان يوزع بان
يستعمل هكذا سجن لاجل حجز اي نوع - او انواع -
من المساجين

يجوز المساجين المحكوم عليهم لمدة تزيد على الثلاثة
شهور داخل السجن العمومي في عمان ويكونون عرضة لاي
امر يعلى بموجب هذا الفصل
٤ - تعيين مأموري السجون = (١) يجوز لقائد الجيش
العربي بعد موافقة صاحب السمو الامير المعظم ان يعين
مأمورين ويخولهم الصلاحيات المختلفة التي يرى انها مناسبة
لمراقبة السجون ولتنفيذ واجبات اخرى متعلقة بالسجون كما
يرى موافقا

(٢) على مدير الصحة العام ان يعين موظفا لكل مكان
فيه سجن ويكون مسؤولا عن الاعتناء الصحي بالمساجين وعن
نظافة السجون الصحية

٥ - الصلاحية لمن القوانين = (أ) يجوز لقائد الجيش
العربي بعد موافقة صاحب السمو الامير المعظم ان يسن من
وقت الى اخر القوانين التي لها علاقة بالامور التالية باجمعها
او فرد منها :

١ - ترتيب وتسجيل المساجين
٢ - تفتيش المساجين
٣ - تحقيق هوية المساجين بواسطة التصديق الرسمي
والعلامات الجسدية او البصمة وتسجيل علامات تحقيق الثانية

مكتبة هذه الجريدة

- ٤ - غذاء ولباس المساجين مفرقا عن أنواع المساجين المختلفة
- ٥ - الاعمال التي يقوم بها جميع المساجين على اختلاف طبقاتهم وذلك داخل السجن او خارجه
- ٦ - المكاتب وزيارات السجون
- ٧ - تاديب المساجين . تحديد الجرائم التي تستحق التقصاص وبما كتبتهم لاجلها مع فرض التقصاص اللازم
- ٨ - نقل المساجين من سجن الى اخر
- ٩ - الاجراءات التي تتخذ بخصوص فرار المساجين
- ١٠ - تقديم المساجين امام اي محكمة او سلطة اخرى كانت المدافعة عن التهم القائمة بحقهم او لاعطاء الافادة او لاجل مقاصد شرعية اخرى
- ١١ - تأسيس طريقة مفيدة لترقية احوال المساجين وترقيتهم من درجة الى اخرى
- ١٢ - اخلاء سبيل المساجين بموجب شروط من الشروط
- ١٣ - اخلاء سبيل المساجين
- ١٤ - اي امر آخر يستلزم من قانون بشأنه
- (ب) لقائد الجيش العربي بنوع خاص بعد الحصول على الموافقة كالتالي ان يسن القوانين التي لها علاقة بالامور التالية :
- ١ - ان يؤمن تفريق السجناء من اناث وذكور واستخدام موظفات فقط لاجل نظارة السجينات
- ٢ - ان يؤمن المعاملة الخاصة بالمساجين الذين لم يدانوا وان يسمح للمعرفة ومن الذين بانتظار المحاكمة والذين استأنفوا ان يتحدوا بجرية مع مستشاريهم العدليين
- ٣ - ان يؤمن اجراء المعاملة الخاصة للمساجين الذين خالفوا حياتهم السابقة نقضي بوجود فرق في المعاملة
- ٤ - ان يعمل الترتيبات التي تعتبرها مديرية الصحة لاجل مناعة مرضى المساجين ضرورية والاعتناء التام بهم
- ٥ - ان يعمل احتياطا من اجل احتياجات المساجين الروحية
- ٦ - ان يستحصل على شهادة بان غرف المساجين مناسبة للسكنى
- ٧ - ان يراقب استخدام الادوات الفنية المستعملة لقيد المساجين
- ٦ - صلاحية الحكماء في زيارة المساجين - لحاكم المنطقة الاداري الحق في جميع الاوقات ان يزور السجن ويكون له الحرية التامة للوصول لاي قسم من السجن ولاي سجين ويجوز له ان يفتش اي سجل من سجلات السجن
- ٧ - جزاء المساجين (أ) يجوز لقائد المنطقة او لناظر السجن المركزي او لقائد المقاطعة ان يفرض جزاء او اكثر من الجزاءات التالية :
- ١ - القيد بالحدود لمدة لا تزيد على الثلاثة شهور
- ٢ - الحجز في قبو القصاصات لمدة لا تتجاوز سبعة ايام
- ٣ - القصاص في الطعام لمدة لا تزيد عن سبعة ايام
- ٤ - اسقاط عدد من العلامات لا يزيد عن الـ ٢٥٠ علامة
- (ب) يجوز لقائد الجيش العربي ان يفرض واحد او اكثر من القصاصات المذكورة في الفقرة الاولى وعلاوة عنها ما يأتي :
- ١ - قصاص جسائي لا يزيد عن اربعة وعشرين جلدة
- ٢ - اسقاط عدد من العلامات لا يزيد عن الخمسة
- علامة زيادة عن الـ ٢٥٠ علامة المذكورة في البند الرابع من الفقرة الاولى على شرط ان :
- ١ - لا يقع ولا واحد من القصاصات المذكورة في الفقرة الاولى ما عدا المذكورة في البند الثاني والثالث منها

- على اي واحد من المساجين الذي لا يكون قد حكم عليه بالسجن نهائيا او بالاشغال الشاقة
- ٢ - ليس لاي شخص صلاحية ان يفرض اي قصاص ما سوى الضباط
- ٣ - لا يفرض ولا يابة كانت قصاصا جسائيا على السجينات
- ٤ - لا ينفذ حكم بقصاص جسائي الا بحضور الطبيب او يكون قد سبق فاعطي شهادة بان السجن يمكنه ان يحتمل القصاص
- (ج) لا يجوز توقيع اي قصاص اخر خلاف ما خصص في هذه المادة ما لم يعط امر بذلك من قبل محكمة قضائية
- ٨ - واجبات موظفي السجون وفحص المساجين الطبي = يجوز لقائد الجيش العربي بعد موافقة الامير المعظم ان ينظم من وقت الى اخر قوانين بخصوص واجبات وسلوك ضباط السجون وموظفي السجون الاخرين وبخصوص حفظ النظام والقانون بين هكذا ضباط وموظفين وبخصوص القصاص الذي يعطى عند مخالفة القانون . ويعمل بوجه خاص بعد الموافقة كالتالي قوانين لتأمين فحص السجون والمساجين الطبي بحالة منتظمة
- ١ - المساجين المعتوهين = يعمل قائد الجيش العربي الترتيبات اللازمة التي يرى مدير الصحة العام انها ضرورية لاجل اعطاء الشهادة وفصل ومعاملة واخراج الاشخاص المعتوهين الذين كان قد حكم عليهم بالسجن لاجل ذلك المته والجئون بامر من محكمة او الذين تبرهن انهم معتوهون والذين اختلوا مدة وجودهم في السجن
- ١ - يجوز اخذ الافادات بشأن اجرام السجون بعد اعطاء البين = يجوز لاي شخص له السلطة بان يدقق جرائم السجون ويفرض قصاصات عليها ان يأخذ الافادة في هكذا
- تدقيق بعد حلف البين وكل من يدعي ادعاء كاذبا . وحلف البين عند هكذا تدقيق يكون مستحقا للقصاص كما لو انه اعطى شهادة كاذبة امام محكمة قضائية
- ١١ - التهريب من والى السجن = كل من ينقل او يجرب ان ينقل اية ادوات من اي سجن او اليه ضد قوانين ذلك السجن يكون مستحقا للقصاص بالسجن مدة لا تزيد عن ستة شهور او بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات او بكلا الجزائين
- ١٢ - تعريف السجن = تشمل كلمة سجين في هذا القانون كل الاشخاص المحبوزين لما بعد اتمام المحاكمة او عند الادانة او بخلاف ذلك او المعتقلين المنتظرين المحاكمة او الحكم او تنفيذ الحكم او الذين ادينوا وفقا للقانون المدني
- ١٣ - هذه الانظمة لما معمول القانون = الانظمة التابعة لهذا القانون تكون نافذة المعمول والقوة كانت تمت مع هذا القانون
- ١٤ - تفتيش مأموري العدلية والصحية للسجون = يجوز لاي عضو في محكمة بدائية ولقاضي الصلح والمدعي العام او للطبيب زيارة السجن في اي وقت من الاوقات بعد اعطاء الاعلام اللازم لناظر او مدير السجن ويفتش اي سجن في منطقته وعند هكذا زيارة يسمح لهم بالوصول لاي قسم من السجون وعلى الزائر ان يعلم قائد الجيش العربي بزيارته ويمكنه ان يبين الملاحظات التي يفتقد بانها موافقة لادارة السجن وحالاته يسمح لناظر العدلية والمستشار القضائي والمدعي عام الاستئناف بموجب الشروط المذكورة اعلاه بالدخول لاي سجن في شرقي الاردن

قاضي القضاة وناظر العدلية	رئيس النظار
حسام الدين	حسن خالد ابي الهدى
محافظ الآثار	السكرتير العام
رضا توفيق	عارف المعارف
مدير المعارف	مدير النافعة

« قانون تعقيب الاشخاص وفتيش الاماكن »

لما كانت احكام اصول المحاكم الجزائية فيما يتعلق بصلاحيه فتشيش الاماكن وتعقيب الاشخاص مهمة ولما كان من الضروري اقرار هذه المعاملات على اساس قانون واضح فقد تقرر الموافقة على لائحة قانون تعقيب الاشخاص وفتيش الاماكن يشكها المثلث ذيل هذا القرار ورفعه مقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق

« قانون تعقيب الاشخاص وفتيش الاماكن »

المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون تعقيب الاشخاص وفتيش الاماكن ويعتبر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
٢ - الظروف التي يمكن فيها اصدار مذكات فتشيش = يجوز لاي حاكم صلح كان ان يصدر مذكرة فتشيش تخول الشخص المذكور اسمها فيها لفتش اي بيت او محل في الظروف الآتية :

(أ) متى كان التفتيش ضروريا لفحص احوال اوراق او اشياء بقصد التحري او التحقيق او المأكمة او اجراءات اخرى

(ب) اذا كان ثمة اسباب تحمل حاكم الصلح على الاعتقاد بان محلا ما يستعمل لايداع اربيع اموال مشروقة او انه مودع او محفوظ في محل ما اي اموال اقتراف جرم بشأنها او بسببها

او انه قد استعمل او ينوي استعماله لامور غير قانونية (ج) اذا كان ثمة اسباب تحمل حاكم الصلح على الاعتقاد بان شخصا قد اختفى في محل في ظروف يكون الاختفاء فيها جرمًا
٣ - الدلائل بتقتضى مذكات التفتيش = توجه مذكرة التفتيش الى بوليس واحد او اكثر وتقول :

(أ) التفتيش المحل وفقا لشروط المذكرة وفبطاي اموال يظهر بانها مطابقة لما جاء في المذكرة والتصرف بها بموجب شروط المذكرة

فاذا وجد اثناء التفتيش بموجب مذكرة كبداه اموال لم ترد في المذكرة ولكن ثمة سبب يحمله على الاعتقاد بان جرما قد اقترف بشأنها او ينوي اقترافه جاز له ان يضبط تلك الاموال ويحضرها امام حاكم الصلح الذي اصدر المذكرة ولذا ان يصدر امرا بالتصرف بها كما يرى له من العمل

(ب) القاء القبض على اي شخص وجد في ذلك المحل وظاهر بانه كان شريكا او هو شريك في اي جرم ارتكب او ينوي ارتكابه بشأن اموال كبداه

(الدخول بدون مذكرة)

٤ - التفتيش بدون مذكرة - يجوز لاي بوليس كان ان يدخل وفتش اي بيت او محل بدون مذكرة

(أ) اذا كان ثمة سبب يحمله على الاعتقاد بان جرما يستوجب الحكم بالاعدام والاشغال الشاقة يرتكب في ذلك المحل (ب) اذا طلب المتصرف بذلك المحل مساعدة البوليس

(ج) اذا طلب احد الموجودين في ذلك المحل مساعدة البوليس وكان ثمة ما يدعو للاعتقاد بان جرما يرتكب فيه (د) اذا كان يتعقب شخصا ما تخلص من القبض او فر

وهو موقوف توقيفا قانونيا

« نصوص شتى بشأن التفتيش »

٥ - ما يجب اجراؤه عند تنفيذ مذكرة التفتيش = لا يجوز لاي بوليس او اي شخص كان مفوض بمذكرة او بدونها ان يدخل اي محل وفتش فيه عن اي شخص او شيء ما لم يكن مصحوبا بمختار تلك المحلة او بشخصين معترين

٦ - لائحة المواد التي توجد = يجب على الشخص الذي يقوم بالتفتيش سواء بمذكرة فتشيش او بدونها ان يحرر ورقة ضبط بجميع الاشياء التي يضبطها والمحل الذي يجدها فيه وان يوقع عليها او تختم من قبل المختار او الشاهدين

٧ - المتصرف بالمحل يجوز ان يكون حاضرا = يسمح للمتصرف بالمحل الذي يجري تفتيشه او لاي شخص يقوم مقامه ان يكون حاضرا في اثناء التفتيش ويجب ان تعطى له نسخة عن ورقة الضبط ممضاة او محتومة من المختار والشاهدين
٨ - فتشيش الاشخاص = اذا اشتبه في اي شخص في المحل الذي يجري فيه التفتيش انه يخفي معه اية اداة يجري التفتيش عنها يجوز تفتيشه فوراً

وتحرر ورقة ضبط بالاشياء التي تكون قد وجدت معه وضبطت ثم يصدق عليها بالكيفية المبينة بالمادة ٦ ويعطى له نسخة عنها مصدق عليها

٩ - امر حاكم الصلح بالتفتيش - يجوز لاي حاكم صلح ان يامر بتفتيش اي محل بمحضوره اذا كان له صلاحية اصدار امر بالتفتيش

١٠ - سلطة حاكم الصلح بشأن الاشياء الموجودة = اذا احضر امام حاكم صلح بمقتضى مذكرة فتشيش اي اوراق او اشياء يكون استعمالها او التصرف بها غير مشروع بدون عذر قانوني يشته الشخص الذي توجد في حيازته جاز لحاكم الصلح ان يصادر هذه الاوراق او الاشياء ويطلقها وان كان

لا يحال اي شخص على المحاكمة بسببها

١١ - اصدار المذكرة الى عدة ضباط = متى اصدرت مذكرة الى عدد من ضباط البوليس جاز تنفيذها من قبل ضابط واحد منهم او اكثر

١٢ - دخول المحلات = كل شخص يقطن محلا ما او مسؤول عن محل يمكن دخوله بصورة مشروعة لتفتيشا لحق القبض او التفتيش عليه ان يسمح بدخوله لدى الطاب وان يقدم جميع التسهيلات المطلوبة فاذا رفض السماح بالدخول بعد ان طلب منه ذلك يجوز للشخص الذي له حق الدخول ان يدخل المحل بالقوة

١٣ - مقاومة القبض = كل من استعمل القوة او التهديد لمنع او عرقلة التفتيش المصرح به بصورة مشروعة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تزيد على ٥٠ جنيا مصريا

١٤ - فتشيش النساء - اذا كان الشخص المراد تفتيشه بمقتضى هذا القانون امرأة يجري التفتيش من قبل امرأة فقط

١٥ - كلمة « حاكم الصلح » تشمل المدي العام

قاضي القضاة وناظر العدلية	١٢٧-٤	عبد الله
حسام الدين	رئيس النظار	حسين خالد ابي الهدى
مدير النافعة	محافظ الآثار	السكرتير العام
رضا توفيق	عارف المعارف	مدير المعارف

« قرار حكومي مقترن بالارادة المطاعة »

لما كانت توجد في اراضي الحمر الاميرية جملة من الاشخاص يشغلون المزارعون لم يكن يستوفى عنها المصارف والمصارف

الحكومة حصتها من الاراضي الواقعة عليها بنسبة ٣٧ و ٥ في المئة ولما كانت اراضي الحمر قد اجرت هذه السنة الى مزارعها وعينت حصة الحكومة فيها ٢٢ و ٥ في المائة كما هو الحال في املاك الدولة الاخرى

ولما كان يترتب على المزارعين دفع ايجار للحكومة عن تلك المساكن التي لو فرض انها ملك للمزارعين لوجب عليهم دفع شيء كضريبة ويتركونها

وبما ان هذه المساكن ممتدة للمزارعين ولا يمكن تاجيرها بالمزايدة العلنية كما قضت بذلك القوانين الرعية فقد تقرر بعد المداولة تاجير تلك المساكن للمزارعين واستيفاء نصف جنيه اجرة سكن عن كل غرفة يشغلونها من البيوت الموجودة

في عيون الحمر ورفع هذا القرار لتمام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضع موضع التطبيق

٦ ذو القعدة ١٣٤٥ و ٨ مايس ١٩٢٧ عبدالله مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار ابراهيم هاشم

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام رضا توفيق عارف المعارف

« قرار حكومي مقترح بالارادة المطاعة »

بما انه كان قد صدر حكم بمصادرة (١٧٥٠) كروس كبريت مستوردة باسم عبد المنعم عبده ونعيم المذكور ٢٥٦ جنيا وربع جنيه مصري اي خمسة اضعاف رسوم ١٠٢٥ كروس كبريت التي حاول تريبها وتضمينها مائتي قرش نفقات محكمة ومائة قرش اجرة محاماة للخزينة عن جلستين وقد ايد هذا الحكم في محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٢٧

ولما كانت العدلية قد صرحت بان هناك اسبابا تستدعي معاملة المحكوم عليه بالرأفة منها عدم مضي مدة كافية على نشر قانون المكوس ليمكن الاهلون من الوقوف على حذفه وما يترتب من مخالفته وكون معظم الاهلين اميين لا ياتقنون الى ما ينشر في الجريدة الرسمية من القوانين

فقد تقرر بعد المداولة مع مدير المكوس العام وبناء على اقتراحه الموافقة على تنزيل الفرامة المذكورة الى ثلاثين جنيا تدفع مقسطة في سنة واحدة اي في كل شهر جنيتين ونصف جنيه ورفع هذا القرار لتمام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي عمل بمقتضاه

١٠ - ٥ - ١٩٢٧ « عبدالله » قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار

حسن خالد ابي المدي محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة رضا توفيق عارف المعارف ابراهيم

مدير النافعة مدير المعارف

قانون تعديل المادة الرابعة من قانون تعديل قانون اصول

المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧

لما كان قد حصل سهو في وضع وترتيب المادة الرابعة من قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧ فقد تقرر تعديلها على الشكل المبين في اللائحة القانونية المدرجة ذيل هذا القرار ورفعها لتمام الامارة الجليلية حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق

لائحة قانون تعديل المادة الرابعة من قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧

المادة ١ - تعديل المادة الرابعة من (قانون تعديل قانون

اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧) كما يلي :-

المادة ٤ ، الفقرة ١ - يجب ان يوقف كل من اتهم بجناية يحاكم عليها بمحكمة بدائية الى ان تجري المحاكمة او يطلق سبيله بكفالة اذا رأى المدعي العام ذلك موافقا . يحق للمتهم في الدعاوي التي يرفض المدعي العام لكفالة فيها ان يستأنف القرار الى رئيس المحكمة .

٢ - يجوز لرئيس المحكمة في جميع الاوقات ان ينقض الكفالة ويأمر بالقبض على المتهم .

٢ ذو القعدة ١٣٤٥ و ٤ مايس ١٩٢٧

« عبدالله »

قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار حسن خالد ابي المدي

محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة رضا توفيق عارف المعارف ابراهيم

مدير المعارف اديب وهبه

قانون موضوع تعديل المادة الثانية من ذيل قانون حكم

الصلح المؤرخ في ٢٠ مارس ١٩٢٧

لما كانت المادة الثانية من ذيل قانون حكم الصلح المؤرخ في ٢٠ مارس ١٩٢٧ قد نصت على انه « لا يعمل باحكام الفقرة الثانية من قانون حكم الصلح الصادر سنة ١٩١٣ » بينما كان المقصد هو ذكر « الفقرة الثانية من المادة الاولى » .

فقد تقرر تعديل المادة المشار اليها بصورة تأتلف مع المقصد ورفع اللائحة القانونية الموضوعة لهذه الغاية لتمام الامارة الجليلية حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق

لائحة قانونية موضوعة تعديلا للمادة الثانية من ذيل قانون حكم الصلح المؤرخ في ٢٠ مارس ١٩٢٧ المادة الاولى - تعديل المادة الثانية من ذيل قانون حكم الصلح كما يلي :-

المادة (٢) - لا يعمل باحكام الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون حكم الصلح الصادر سنة ١٩١٣ حسبما تعدل ويستعاض عنها بالمادة الآتية :

« نعتقد ان الحكم الصلحي من حين الى آخر في المدن والاماكن التي يعينها ناظر العدلية »

٢ ذو القعدة ١٣٤٥ و ٤ مايس ١٩٢٧

مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار ابراهيم

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام رضا توفيق عارف المعارف

« قانون منع البيع والقراغ بالوفاء لسنة ١٩٢٧ »

لما كان قد ثبت ان هناك مضارا وصعوبات كثيرة في اتباع معاملات القراغ والبيع بالوفاء بينا القانون الوقت المختص بوضع الاموال غير المتقولة تأمينا للدين والمؤرخ في ١٦ ربيع الثاني ١٣٣١ وتعديلاته قد تضمن نصوصا ضامنة لحقوق الدائن والمدينين

فقد تقرر بعد المداولة منع معاملات البيع بالوفاء ورفع اللائحة القانونية الموضوعة لهذه الغاية لتمام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق

« قانون منع البيع والقراغ بالوفاء لسنة ١٩٢٧ » المادة ١ - يسى هذا القانون

« الفصل الثاني »

في الاجور والاكراميات

- ١٣ - يعطى لكل عضو من اعضاء لجان التخمين غير الفخرين جنيه واحد من كل يوم على ان لا تزيد اجرة على اربعين جنيهاً لمدة التخمين الشتوي وعشرة جنيهات لكل مدة من مدد التخمين الصيفي والتشريبي
- ١٤ - يعطى لكل كاتب اجرة يومية قدرها ستائة مليم على ان لا يزيد مقدارها من حيث المجموع على عشرين جنيهاً لمدة التخمين الشتوي وستة جنيهات لكل مدة من مدد التخمين الصيفي والبديري والتشريبي ولا يدخل في الحساب ما يصرفه من الايام بعد انقضاء مدة التخمين في تحويل الحصص العشرية الى النقد
- ١٥ - تعطى نفقات الحكام الاداريين والموظفين الذين ينتدبهم ناظر المالية للاشتراك في لجان المراقبة والتخمين وفقاً لقانون النفقات السفرية
- ١٦ - يجوز لناظر المالية ان يعطي المختارين الذين يحسنون القيام بالاعمال المفروضة عليهم اكراميات بشرط ان لا تتجاوز جملتها واحداً ونصف الواحد في المائة من مجموع الاعشار المستوفاة عن قراهم
- ١٧ - يعطى لكل من الخبراء الذين يستصحبهم المفتشون لاجل الاستئناس بارائهم اجرة مقطوعة قدرها ستائة مليم عن كل يوم يقومون فيه بالعمل
- ١٨ - يعطى للجنود وافراد الاهلين الذين يعثرون على حبوب مهربة من قبل الزراع نصف الغرامة التي تترتب على تلك الحبوب
- ١٩ - نظارة المالية الحق في ان تنزل عدد اليوميات التي يطلبها الكتاب والمختبون والخبراء الى خدمتهم اذ ثبت

- عدد هؤلاء المرشحين ضعف عدد الدوائر ويرسلون جداولهم الى ناظر المالية خلال النصف الاول من شهر مايس على ان تكون هذه الجداول مستندة الى معلومات صحيحة ووثائق رسمية محتوية على وظائف المرشحين السابقة ودرجاتهم في التحصيل ومحال اقامتهم وفق النموذج (ع ٢)
- ٩ - يدقق ناظر المالية في الجداول المذكورة وينتقي من بين المرشحين ما يلزم للدوائر من الكتبة ويبلغ كل مقاطعة اسماء ما يخصها منهم
- ١٠ - تؤلف في كل مقاطعة لجنة للمراقبة والتفتيش قوامها الحاكم الاداري والمحاسب وموظف اخر يعينه ناظر المالية لاجل القيام بالاعمال الآتية :
- (١) مراقبة لجان التخمين واتخاذ التدابير اللازمة لجرياته على وجه يكفل حقوق الخزانة المالية والزراع معا
- (٢) تدقيق المعاملات والاحوال التي لم ينص عليها في هذا القانون وابعاد ما يقضي به الحق والعدل بشأنها في دفتر يسلك لهذه الغاية (نموذج ع ٣) وتعتبر هذه القرارات قطعية اذا لم يقدم اصحاب المرافقة اعتراضاتهم عليها الى المحكمة خلال ثمانية ايام من تاريخ تبليغها اليهم حسب الاصول المتبعة
- (٣) تقسيم دوائر التخمين بين الحكام الاداريين والموظفين الذين ينتدبهم ناظر المالية وتخصيص كل منهم بمهمة يقوم فيها بتفتيش معاملات التخمين على الوجه الذي سيرد بيانه في فصل التفتيش وابلاغ ذلك لناظر المشار اليه
- ١١ - يقوم الحاكم الاداري والمحاسب بوظائف لجنة المراقبة والتفتيش اثناء تخمين المحصولات الصيفية والبديرية والتشريبية
- ١٢ - لمفتشي التخمين ان يستمعوا من اشاؤوا من اهل الخبرة للاستئناس بارائهم عند ما يرون لزوماً لذلك

لديها انه اكثر مما تستلزمه طبيعة الخدمة المؤداة

« الفصل الثالث »

في المحافظة على المحصولات

- ٢٠ - (١) يعين المختارون كل عام عدد البادريين اللازمة للقرية او العشيرة ويحددون مواقعها في مضبطه ترفع من قبلهم الى الحاكم الاداري خلال شهر نيسان للتدقيق وتصديقها والرجوع اليها عند تنظيم تقريره وابلاغ مضمونها الى لجان التخمين بواسطة المحاسب ولا يجوز ان يخصص لبادر القرية مواقع اكثر مما تتطلبه الحاجة والقول الفصل في هذا الشأن للحاكم الاداري
- (٢) اذا تاخر المختارون عن تقديم مضابط البادريين الوقت المعين يعاقبون على ذلك بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٠
- ٢١ - على الزراع ان يضعوا بمحصولاتهم في البادريين المينة للقرية ومن يخالف ذلك يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧١ وكذلك لا يجوز وضع محاصيل قرية في بادري قرية اخرى ما لم يكن هنالك ظروف خاصة وفي مثل هذه الحال يستحصل على اذن من لجنة المراقبة والتفتيش وتعطى المعلومات عن ذلك الى لجنتي التخمين في القرية
- ٢٢ - لا تدرس المحصولات في قرية او بيدر ما ولا ترفع الا باذن خطي من الحاكم او من يقوم مقامه سواء كان المدرس بقصد تكثير القش او لاجل اخراج المحصولات ومن يعمل بخلاف ذلك يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧١
- ٢٣ - عندما يطلب بعض الزراع اذنا برفع مقدار من المحصولات ويقتنع الحاكم الاداري او من يقوم مقامه بضرورة اجابة الطلب الواقع ياذن بذلك في تذكرة (نموذج ع ٤) يرسلها الى المختار لاجل ان يقف بنفسه على ما يرفع من الحبوب

- وبين مقداره ونوعه في ذيلها بالاشتراك مع عضو او اثنين من اعضاء هيئة الشيوخ ثم ترسل تلك التذكرة الى المفتش
- ٢٤ - المختارون والحراس مسوولون عن المحافظة على المحصولات وعليهم ان ينهروا المفتش او الحاكم الاداري او المحاسب على الفور باسماء الاشخاص الذين تصرفوا بمحصولاتهم قبل التخمين والتفتيش وبمقادير تلك المحصولات وانواعها
- ٢٥ - على قواد الدرك في المقاطعات ان يخصصوا عدداً مناسباً من الجنود للتحول في القرى والمزارع من اجل المحافظة على المحصولات وتنظيم محاضر بما يجدونه مهرباً من الحبوب وبما يشاهدونه من الاعمال الخالفة على ان يقدموا هذه المحاضر الى مفتش التخمين

« الفصل الرابع »

في التخمين

- ٢٦ - تخمين اعشار الحبوب في البادريين وما عداها في ارضها على اساس الكيلو ويستثنى من ذلك الاخشار والقواكه اذ يجب تقدير اعشارها بالنقد ويجوز الجري في ذلك على اساس الكيلو عندما تحصل القناعة لدى لجنة التخمين بسهولة العمل على هذا الاساس
- ٢٧ - للجنة المراقبة ان تجيز التخمين في الحقول عندما يكون للحكومة والزراع مصلحة في ذلك
- ٢٨ - عندما تصبح المحصولات جاهزة للتخمين في القرية او المزرعة يعلم المختار المفتش بذلك في كتاب خاص وحينئذ يوعز الموما اليه الى لجنة التخمين بان تبادر الى تخمين المحصولات المذكورة خلال خمسة وعشرين يوماً فاذا انقضى منها اربعة عشر يوماً ولم تصل اللجنة الى القرية يرسل مختارها الى المفتش كتاباً ثانياً يتضمن انه لم يبدأ بالتخمين في قرينته حتى ذلك التاريخ ثم ينظر الى ان انتم مدة الخمسة والعشرين

يوماً فإذا تمت ولم يبدأ بالتخمين تقوم هيئة الشيوخ بتقدير المحصولات وتثبت ذلك في دفتر يذيل بمضبطة تتضمن ما حصل وان التقدير الواقع كان موافقاً للحقيقة ثم ترسل نسخة منه الى المفتش بشرط ان لا تتخذ هذه المعاملة وسيلة لرفع المحصولات من البلاد

٢٩ - اذا ثبت بادلة فاطمة ان المختارين توانوا في الاخبار المبصرون عليه في المادة السابقة بقصد تمكين بعض الزراع او كلهم من تهريب محصولاتهم يبدأ بالتخمين على الفور ويعاقب المختارون بحكم المادة ٧٩

٣٠ - الاصل في تخمين الاعشار ان يبنى على المشاهدة وعدا ذلك يراعى ما اذا كانت المحصولات قد اصبحت باقة سماوية فادى ذلك الى فقدان النسبة بين التش وصابي السنايل من الحبوب ويلاحظ استواء الارض الموضوع عليها اليدبر والمساحة التي اشغلها وما اذا كان قد درس القسم التجتافي او وضعت المحصولات فوق حفرة من اجل ثقلها في النظر او انها رقت من ارضها حصداً ام قلماً وما الى ذلك من الاعتبارات التي تساعد ملاحظاتها على اجراء التخمين العادل

٣١ - من حق لجنة التخمين اذا ذهبت الى القرية ولم تجد المصروف الفجري حاضراً للاشتراك معها في العمل ان تنتخب الاعضاء اللازمين من بين المرشحين الآخرين وان تبلغ ذلك الى الحاكم الاداري والى مفتش التخمين

٣٢ - اذا وجدت لجنة التخمين لزوماً للاختيار العملي عدداً ملاحظة الاختيارات المنوبة بها في المادة السابقة يختار بيدرا او بضعة يادبر ويجري كل منها الى اجزاء متعددة يختار احدها وتدرسه للاستئناس بما يظهر من النتائج وكا انه يجوز اجراء هذه العملية قبل التخمين يجوز اجرائها اثباته اذا روي لزوم ذلك

٣٣ - يخمن كل يدبر على حدة انما اذا وجد لشخص واحداً اكثر من يدبر يخمن كل منها بفردته وبعدئذ تدرج على الافراد بذكره واحدة من تذكر التخمين التي سيرد ذكرها في المادة ٤١

٣٤ - عند ما تقضي المصلحة بتخمين الزروع في اراضيها وفقاً لحكم المادة ٢٧ يراعى في ذلك سعة الارض ودرجة النمو وكثافة الزرع وحجم السنبلة وما اذا كان النمو في الارض ذاتها على وتيرة واحدة ام ان هنالك تفاوتاً بين بقعة واخرى من حيث الخصب ويتقصر في التخمين ايضا على مساحات يحيطها النظار اما في الاراضي الواسعة المختصة لشخص واحد فيجب ان تقسم الى اقسام متعددة وبعدئذ يخمن الزرع في كل منها على حدة وتثبت على هذه الصورة في تذكر التخمين

٣٥ - لا يجري التخمين في حال من الاحوال ما لم تكن المحصولات قد فضحت

٣٦ - تبين مدة تخمين القواكه والاختصار ووقتاً تبعاً لمواسمها في المقاطعة من قبل الحاكم الاداري بالاشتراك مع المحاسب وكلاً مسؤولاً عن اهمال هذا الامر

٣٧ - عند ما تنتفض القواكه والاختصار يجبر المختارون بالحكم الاداريين في ذلك واذا لم يجز تخمينها في حينها تخمن بعدئذ من قبل هيئة الشيوخ وتثبت في دفتر على الافراد ويذيل هذا الدفتر بمضبطة تتضمن صحة التخمين والسبب الداعي لوقوعه بهذه الصورة وترسل نسخة عن الدفتر المذكور الى الحاكم الاداري

٣٨ - اذا حصل اختلاف في الرأي بين اعضاء لجنة التخمين يقسم اليدبر الذي قام الخلاف عليه الى اجزاء متعددة فيدرس جزء منها ثم تعتبر النتيجة اساساً للتخمين وان لم يكن ذلك ينظم محضر يتضمن رأي كل من المختمين المذكورين وترسل نسخة منه الى المفتش وهذا يثبت في الامر وفي الوقت

ذاته تعطى تذكره لصاحب اليدبر يتضمن ما خمن فيه من الحبوب على رأي من خمنه اكثر من الاخر من اعضاء اللجنة ويشار في قسم المحفوظات منها الى الخلاف الواقع

٣٩ - عند ما يكون الاختلاف بين الاعضاء قائماً على زرع تقرر تخمينها في ارضها تؤخذ مساحة الارض السطحية ويحصد منها بضعة امتر مربع في بقعة واحدة او اثنتين او ثلاث بنسبة ثلث اوت الزرع من حيث غنوه وكثافته وما مائل ذلك من المميزات الاخرى ويدرس ما حصد بتلك الصورة وبعدئذ يعزل الاختلاف استناداً الى نتيجة هذه العملية اما اذا وجد ان هنالك صعوبات تحول دون حل الاختلاف على الوجه المشروح ينظم محضر بذلك ثم يجري المعاملة وفق ما ذكر في الفقرة الاخيرة من المادة السابقة

٤٠ - اذا كان الخلاف قائماً على محاصيل اخرى يرجع الى الاختبار العملي فيما اذا امكن ذلك وفي حال عدم الامكان يترك الامر الى مفتش التخمين

٤١ - بعد تخمين محاصيل كل شخص يعطى لصاحبها على الفور تذكره من تذكر التخمين (نموذج ع ٥) على ان يدخل فيها مقداراً ما سمح له برفقه من محصولاته قبل التخمين فيما اذا كان قد وقع شيء من ذلك ليعلم مقدار العشر الذي كلف به ويمنع لدى المفتش اذا وجد في التخمين الواقع ما لا يتفق مع مصلحته

٤٢ - بعد ان ينتجز تخمين المحاصيل في القرية او المزرعة تنظم اللجنة دفتر (نموذج ع ٦) يتضمن مقادير المحصول الخفية واسماء الزراع وانواع الحبوب اقتباساً من تذكر التخمين ثم تبذل بمضبطة تتضمن جملة الحصص العشرية ويأينا عن درجة نمو الزرع ونحو ذلك من المعلومات التي تفضل بها او الامور التي تشاهدها اثناء القيام بالخدمة وترسل نسخة منه الى المختار

اما النسخة الاصلية فتسلمها الى المفتش وتثبت بعدئذ بالوصولات التي يجب ان تاخذها من الموما اليه ومن المختارين لقضاء ما تسلمه اليهم من الدفاتر مع جلود التناكر المستعملة وغير المستعملة الى المحاسب بعد انتهاء التخمين لمعارضتها بالدفتر عند ما تصل اليه من المفتش

٤٣ - اذا تمدر تبين مقدار المحصولات المبررة يرجع الى ارضها تخمين بالنظر لسمتها الى اي اساس اخر ما يتعلق بالمحصولات المذكورة وعندما يكون ذلك غير ممكن يكتب بالقرعة المنصوص عليها في الفقرة الاخيرة من المادة ٧٤

٤٤ - على لجنة التخمين ان لا تغادر القرية او المزرعة ما لم ينته عملها المنصوص عليه في المواد السابقة = الفصل الخامس =

في التفتيش

٤٥ - يقوم الموظفون المذكورون في الفقرة الثالثة من المادة العاشرة بتفتيش جميع المحصولات وتشمل هذه الوظيفة حل الاختلافات التي تكون بين اعضاء لجانب التخمين ومراقبة اعمال اللجان المذكورة وتعديل ما تحصل القناعة بانه خمن بالزيادة او النقص من المحصولات سواء اكان ذلك بناء على اعتراضات وصلت الى المفتش من الزراع او بسبب رأي تكون له اثناء التفتيش بناء على المشاهدة او على الاختبار وعلى المفتش ايضا ان يقوم بما يجب من الاجراءات لانجاز التخمين في الوقت المعين وان يجبر الحكام الاداريين بما يطلع عليه من التفتيش في المحافظة على المحصولات وان يضيف الى ذلك ما يرى اتخاذه ضرورياً من التدابير الادارية لضمان هذه الغاية

٤٦ - الاصل في التفتيش ان يرجع فيه الى المشاهدة والاخبار وعلاوة على ذلك ينبغي ان تلاحظ الامور المذكورة

في المواد (٣٢ و ٣٣ و ٣٤)

٤٧ - على المفتش ان يقوم بتفتيش محصولات القرية او العشيرة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء التخمين في تلك القرية او العشيرة ويجوز تمديد المدة المذكورة بموافقة لجنة المراقبة . اما فيما يتعلق بالاخصار والقواكه ونحوها فان الحكام الاداريين يعينون المدد اللازمة لتفتيشها وفقا للحكم المادة (٣٦)

٤٨ - اذا لم يقنع الزراع بتخمين اللجنة يراجعون المفتش خلال اسبوع واحد باستدعائهم تقدم من قبل كل معترض وهذا يقف على اليادر ويشاهدها عيانا ثم يقر التخمين الواقع او يعدله اما بالزيادة او التفتيش بالاتفاق مع اصحاب محصولات واذا تعذر ذلك يتحتم حيث ان تجزأ الجزؤ وبني التعديل على ما يظهر من النتيجة .

٤٩ - يستبدل المفتشون تذاكر التخمين بتذاكر التعديل (نموذج ع ٥) التي يجب ان تغطي عدلت اعشار محصولاتهم المحسنة

٥٠ - اذا عثر المفتش على محصولات خمنت باكثر من حقيقتها ولم يعترض صاحبها على التخمين يجوز له ان يعدل المقدار الخمن انما لا بد في هذه الحالة من بيان الادلة التي استند اليها في معرفة الخطأ الواقع وفي تعيين مقداره ويضيف الموما اليه ملحوظاته على عدم اعتراض صاحب محصولات على تخمينها ٥١ - يجب ان يشار في تذكرة التعديل الى ما اذا كان التعديل الواقع جري بناء على اتفاق حصل بين المفتش والزراع ام استنادا الى اختيار عملي

٥٢ - يوقع الزراع ما يعطى اليهم من تذاكر التعديل اقرارا بموافقته او اعترافا بان التعديل الواقع بني على اساس الاختيار العيني ومن كان منهم امياتوسم التذكرة بانها مودة ويتعهد

شخص من الحاضرين واذا امتنعوا من ذلك يستشهد باثنين على ما وقع بموجب شرح يكتب على ظهر تذكرة التعديل ٥٣ - بعد ما ينتهي التفتيش في قرية وعشيرة ما يعطى المفتشون اذا خطيا على الفور برفع محصولات

٥٤ - يثبت المفتش ارقام الاعشار المعدلة في القسم المخصص لها في دفاتر التخمين الموجودة لديه وعند المختارين وبعدئذ يذيل هذه الدفاتر بشرح يتضمن جملة الاعشار المستحقة ويرسل النسخ الموجودة لديه منها الى المحاسب مع اروم تذاكر التعديل وما لديه من الاوراق المتعلقة بالقرية او العشيرة التي يكون قد انهي وظيفته فيها وتجري هذه المعاملة ذاتها عند ما تكون معاملات التخمين موافقة ولا يوجد ما يستدعي التعديل

الفصل الخامس

في تقدير الاسعار

٥٥ - تقدر المجالس البلدية اسعار الحبوب و محصولات بناء على طلب المحاسبين وعلى اساس مقاديرها الراجعة في المصافق التجارية المحلية حين رفع الحبوب من اليادر وقطف القواكه عن الشجر وقلم محصولات الاخرى من الارض ولا يعمل بقرارات المجالس الموما اليها ما لم يوافق عليها الحكام الاداريون كما هو مبين (في النموذج رقم ع ٦) وبعدئذ ترسل نسخة عنها الى ناظر المالية خلال اسبوع واحد من تاريخ التقدير ٥٦ - يبلغ قرار المجلس البلدي من قبل الحاكم الاداري الى المحاسب ومختاري القرى والمشار في كتب تعاد نسخها الثانية مذيلة بمعاملة التبليغ التي يجب ان تتم خلال اسبوع واحد من تاريخ القرار المذكور حتى اذا كان في التقدير الواقع مالا يتفق مع مصلحة الحكومة او الاهلين يقدم المختارون كلهم او بعضهم اعتراضا لناظر المالية بواسطة الحاكم الاداري خلال عشرة ايام من تاريخ التبليغ وكذلك لو طلي المالية ان

يستعملوا هذا الحق

٥٧ - ينظر ناظر المالية في الاعتراضات التي تقع على قرارات مجالس البلدية واذا رآها محقة يعدل الاسعار المعترض عليها وقراره قطعي في هذا الشأن

الفصل السادس

في تحويل الحصة المشرية الى النقد

٥٨ - تحول الاعشار الى النقد على اساس الاسعار التي تقدر بالصورة المبينة في المادة (٥٥) ويجب ان يتم ذلك من قبل كتاب لجان التخمين المكلفين بهذه الوظيفة في اواخر شهر اغسطس ولا تدفع اجور هؤلاء ما لم ينجزوا هذا العمل ٥٩ - يجري تحويل الاعشار بالصورة المبينة في المادة السابقة في دفاتر التخمين ذاتها ويجب ان يدقق المحاسبون في معاملات التحويل وان يذيلوا الدفاتر المذكورة بشروح تضمن انهم قاموا بهذه الوظيفة .

٦٠ - يطوى ما يكون دون المليم من الكسور اثناء التحويل

الفصل السابع

في الدفاتر والجداول

٦١ - بعد انتهاء معاملات التخمين والتفتيش وتحويل الاعشار الى النقد ينظم كل محاسب جدولا (نموذج ع ٧) يتضمن مقادير الاعشار في القرية والعشيرة تقدرا وعينا باعتبار الكيلو واسباب الزيادة والنقصان بالنظر لمقاديرها في السنة الماضية ويرسل نسخة عن هذا الجدول الى ناظر المالية خلال شهر ايلول على ان تكون مصدقة من الحاكم الاداري ولا يجوز تأخيرها الى ما بعد ذلك

٦٢ - على المحاسب ان يكفل اثبات الاعشار على الافراد في دفاتر التفتيش والتحصيلات بمجرد انتهائهم تحويل الحصص

المشيرية الى النقد وان يثبت ايضا اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقيد ما يعين منها على الفور دون تأخير

٦٣ - على موظفي التخمين والمفتش والمحاسبين وكتبة المفردات ان يمتثلوا اعتناء زائدا في تنظيم الدفاتر والجداول والتذاكر بحيث تكون نظيفة ومالية من الاغلاط والتلوين وكذلك يجب ان لا تستعمل الدفاتر المذكورة ما لم تكن صعاتها مرقومة بارقام متسلسلة وآخر صحيفة منها محتومة بالخاتم الرسمي المختص بالمحاسب ومن يتهاون في ذلك يعاقب على تهاونه

الفصل الثامن

في الاسباب التي تستوجب اسقاط الاعشار عن بعض المكلفين ٦٤ - بعد انجاز معاملات التخمين والتفتيش على الوجه الذي مر في الفصول السابقة تكون الاعشار المحسنة قد اكتسبت الدرجة القطعية ولا يجوز اسقاط شي منها الا في الاحوال الآتية :

- ١ - عندما يتحقق وجود تكرير في التقيد
- ٢ - عند وجود خطأ ظاهر في تحويل اعشار الحبوب

المشيرية الى النقد

٣ - عندما يحرق احد اليادر ويثبت ان ذلك لم يكن بسبب تقصير او تهاون وقع من صاحبه في المحافظة عليه ٤ - عندما يصيب محصولات آفات مماوية تمنع من الانتفاع بها

٥ - عندما يظهر تكرير او خطأ ظاهر في القيود يعرض ذلك على ناظر المالية الذي له الحق وحده في اعطاء القرار بتأجيل ما يجب استقاظه من التحقيقات بناء على هذين السببين ولا يجوز لتزليل شي من التحقيقات بدون موافقة الناظر الموما اليه

٦٦ - إذا اجتزعت المحصولات أو أصيبت بأفة سماوية سببت إتلافها كلها أو بعضها يجري الكشف عليها من قبل لجنة يولفها الحاكم الإداري من شخصين ينتخب أحدهما من الموظفين والثاني من أهل الخبرة . فتقوم هذه اللجنة بتحقيق أسباب الحرق أو التلف وتقدير قيمة ما بقي سالماً من المحصول فيما إذا وجد شيء من ذلك وتقدم تقريراً يتضمن النتيجة وبعدئذ يذقق الحاكم الموما إليه في القضية بالاشتراك مع المحاسب ويذيلان التقرير المذكور بملاحظاتهما على ما جاء فيه ثم يرفع إلى ناظر المالية من أجل إعطاء القرار في ذلك

٦٧ - إذا لم يقتنع الزراع بالقرار الذي يبرمه ناظر المالية فيما يختص بأعشار المحصولات التي احترقت وأصيبت بأفة سماوية يحق لهم أن يراجعوا الحاكم وفي هذه الحال لا يجوز تأخير جباية الأعشار إلى نتيجة المناقشة بل تستوفى من المكلف وإذا حكمت المحكمة بما يخالف قرار الناظر واكتسب حكماً الدرجة القطعية يرد لدوي الملازمة بحكم لم به من البالغ

= الفصل التاسع =

في جباية الأعشار

٦٨ - تجبى الأعشار واجور أراضي أملاك الدولة بواسطة الجباة كمائر الضرائب وفق أحكام قانون تحديد الأملاك الأميرية

٦٩ - تستوفى الأعشار جملة واحدة أو على أقساط تبعاً لتقسيم الأوضاع الجبلية ويقرر ذلك بناء على تقارير يرفسها الحكام الإداريون بالاشتراك مع المحاسبين كل عام إلى ناظر المالية خلال شهر تموز على أن تكون مقبضات إرائهم في يتعلق بمعد الأقساط ومواعيد السداد فإذا وجد تلك الأراضية أحيان العمل بها والأفلة أن يعدل مواعيد الأقساط وتسددها على ما يراه موافقاً للصالحه وبعدئذ يبلغ قراره المحاسبين

والحكام الموما اليهم

= الفصل العاشر =

في العقوبات

٧٠ - إذا لم يقدم المختارون مضابط البيادر المنصوص عليها في المادة ٢٠ إلى الحكام الإداريين خلال المدة المعينة وكان ذلك بدون عذر مشروع يعاقبون بغرامة يقدرها الحاكم الموما اليهم على أن لا تزيد على خمسة جنيهات

٧١ - من يضع محصولاته في غير مواقع البيادر المعينة يعاقب بغرامة يقدرها الحاكم الإداري بعد أن يستشير لجنة المراقبة والتفتيش بناء على تقرير يقدمه المفتش على أن لا يزيد مقدار هذه الغرامة على عشرة جنيهات

٧٢ - من يدرس محصولاته أو يرفعها كلها أو بعضها بدون إذن من المفتش يعاقب بغرامة يقدرها الحاكم بعد استشارة لجنة المراقبة والتفتيش وذلك استناداً إلى تقرير يقدمه المفتش الموما إليه محتوياً على أدلة مقنعة على أن لا يزيد مقدارها على عشرين جنيهاً

٧٣ - (١) إذا تهاون المختارون في القيام بوظيفة المحافظة على المحصولات يعزلون ويضمنون بحكم من المحكمة قيمة الضرر الذي ينشأ عن تهاونهم

(٢) يتحقق الضرر الذي ينشأ عن التهاون بالمحوث عنه في الفقرة الأولى أما تعذر تحصيل الحصة العشيرية عن المحصولات المهربة وأما تعذر تعيين مقاديرها وفي الحالة الثانية يعاقب المختارون علاوة على العزل بغرامة يقدرها الحاكم بشرط أن لا يتجاوز مقدارها عشرة جنيهات

٧٤ - كل من يهرب محصولاته أو يشيبت بالتهرب منه فعلا تستوفى الحصة العشيرية منه مثلياً عن المقدار المهرب أو الذي حصل التشيبت بهتريبه وإذا تعذر تعيين المقدار المذكور يبرم ذلك الشخص بغرامة يقدرها الحاكم الإداري على أن لا

يتجاوز العشرين جنيهاً وذلك بالاستناد إلى تقارير المختارين أو الجنود أو المفتش

٧٥ - إذا لم يقدم المفتش بتفتيش محصولات إحدى القرى أو الشائر في الوقت المعين بلا عذر مشروع يعاقب على ذلك بالعقوبة المقررة في قانون الجزاء للمتهاونين في وظائفهم وتجري المعاملة على هذه الشاكلة بشأن كل موظف يناط به أي عمل من أعمال التخمين والتفتيش فيقصر في القيام بذلك العمل

٧٦ - من يلوث من الموظفين دفاتر التخمين بالحك أو السح أو الطمس أو يوقع فيها اغلاطاً مقصودة لأغراض ذاتية أو بسبب ضياعها بعد مسيئاً لاستعمال وظيفته ويعاقب بمقتضى الفيل الثاني من المادة ١٠٢ من قانون الجزاء

٧٧ - كل من يحدث مشاكلاً يمنع من إجراء التخمين ينظم بمقتضاه محضر من قبل الموظفين ويرسل إلى الحاكم الإداري وهذا يودعه المدعي العام لأجراء التعيينات القانونية بشأنه باعتباره استعمل نفوذه ضد القانون وكذلك من يتجرأ على تخيير مأموري التخمين أثناء وظائفهم يعاقب بما يترتب على ذلك من العقوبات المنصوص عليها في قانون الجزاء

٧٨ - يعتبر أعضاء لجان التخمين وكتبتهم من موظفي الحكومة وتجري محاكمتهم عند الحاجة وفقاً للقوانين المتبعة

٧٩ - يعزل المختار الذي ثبت أنه آخر أخبار المفتش بكون المحصولات في قريته أصبحت جاهزة للتخمين ليتمكن بذلك بعض الزراع أو كلهم من تهريب محصولاتهم ويعاقب علاوة على ذلك بغرامة يقدرها الحاكم على أن لا يتجاوز العشرين جنيهاً

٨٠ - القرارات التي يصدرها الحكام الإداريون بالتعريض

بمحور الاعتراض عليها إلى ناظر المالية خلال مدة خمسة أيام من تاريخ تبلغ المحاسب والمحكم عليه القرار وناظر المالية حق تعديل القرار بتزييد أو تنزيل قيمة الغرامة

= الفصل الحادي عشر =

في أحكام عامة

٨١ - إذا وقع خطأ أو سهو في أرقام الأعشار سواء كان في التذاكر أم في الجداول أم في الدفاتر تشطب الأرقام المغلوطة وتوضع الأرقام الصحيحة فوقها بالمداد الأحمر ويوقع الموظف المسؤول حذاء التصحيح الواقع

٨٢ - يعمل بهذا النظام في الحال التي يقرر المجلس التنفيذي تطبيقه فيها

٨٣ - يجري تشييد محصولات أراضي الحكومة وتقدير محصولاتها وفقاً لأحكام هذا النظام

٨٤ - أحكام الأنظمة الأخرى المضافة لهذا النظام ملغاة

٨٥ - يعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٢٩ شوال ١٣٤٥ و ١ مايس ١٩٢٧

« عبدالله »

مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس الظفار
ابراهيم هاشم حسن خالدي الهدى
مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام
رضا توفيق عارف العارف

تفکرات لایزال

جدول ترشيح كتاب لجان التخمين

[illegible]

توقيع الحاج ابي

تفتيح الحاسب

نہج

سکھیا

२३

١- دقة زرات الحنة والتمتص في مقاطعة . . .

1

[illegible]

« قرار حكومي مقترح بالارادة المطاعة »

بما انه كان قد صدر حكم قطعي على المدعوات العكرماوي بالسجن مدة ثلاثة شهور لجرائمه على اطالة اللسان علنا بحق صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم ايده الله ولما كان سموه المعظم قد اظهر ميله للعفو عن الحق العام الذي يلحق هذا الشخص بعد ان تفصل وعنه عن الحق الخاص فقد تقرر الموافقة على عفو المذكور عن الحق العام الذي ترتب عليه في هذا الجرم ورفع هذا القرار لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترب بالتصديق العالي عمل بمقتضاه ٦ ذو القعدة ١٣٤٥ و ٨ مايس ١٩٢٧

« عيادته »

مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار ابراهيم
مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام
رضا توفيق عارف العارف

« نظام خاص »

موضوع تعديلا للنظام الخاص حول منع نقشي وانتشار الوباء البقري على حدود المنطقة الشمالية الصادر مرققا بيلاني رقم ٢٠٧٠ - ٩٢ - ٢٠٧٠ بتاريخ ٩ - ٤ - ١٩٢٧
عملا بالسلطة المخولة لي بموجب المادة ١٩ من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ انا رئيس النظار لحكومة الشرق العربي امر بما هو آت :
١ - تعديل المادة السادسة من النظام الخاص الآنف ذكره كما يلي :
« اذا حدثت اية وفاة عقب اليوم الثامن بعد التلقيح الاول تلقح كافة الابقار التي كانت تتناس مع الابقار المزهوبة

ب (رندريست سيروم) على ان يتكرر تلقيحها بعد فترة ٢١ يوما
٢ - تضاف للنظام المبحوث عنه مادة اخرى باسم المادة الثامنة لنص على ما يلي :
« ان حركة كافة المواشي او جنثها او فراشها او روثها ضمن نصف قطر قدره ٨ كيلو مترات لاي مركز موبو بالتعااون البقري محظورة »

ينص بموجب هذا النظام من تاريخه

١١ مايس ١٩٢٧

عبد الله

رئيس النظار

حسن خالد ابي الهدى

مشروع قانون تراجة السياح والاشراف عليهم اسم القانون - ١ = يسمى هذا القانون قانون تراجة السياح لسنة ١٩٢٧
تعاريف ٢ = تعني عبارة (المرجع الايجابي) في هذا القانون واي نظام صادر بموجبه (رئيس النظار) فيما يختص بالرخصة لجميع انحاء شرقي الاردن والحاكم الاداري بالرخصة في اية مقاطعة منها

ترخيص التراجة - ٣ = (١) على كل من يرغب في تعاطي مهنة الترجمة بالاجرة ان يقدم طلبا الى المرجع الايجابي لإعطائه رخصة

(٢) على كل تراجان مرخص له - مادام يتعاطى هذه الحرفة - ان يقدم طلبا الى المرجع الايجابي لتجديد رخصته في ٣١ كانون الاول من كل سنة او قبل ذلك فيجدها له المرجع الايجابي عندئذ لمدة الاثني عشر شهرا التي تلي التاريخ المذكور على ان يجوز للمرجع الايجابي ان يرفض اعطاء الرخصة او يجددها الى اي شخص او تراجان مرخص له يتعاطى الحرفة

« جدول اسعار المحصولات لسنة في مقاطعة »

مؤرخ ع ٦

الاسعار الزائجة في المصنف التجاري	الواحد القياسي على اساس الكيلو	نوع المحصولات
ملاحظات : تضمن ماستند اليه من الاعتبارات في تقدير الاسعار	من البادر	نوع المحصولات
	سبق وضعها	نوع المحصولات

ان اسعار المحصولات المدرجة في اعلاه مراقبة لتاديرها الزائجة في المصنف التجاري حين وضعها من البادر في سنة

موافق في سنة

الحاكم الاداري

نقطة: حنة الجمل

إذا قدم طلباً بذلك
(٣) لا يجوز لأي كان أن يحترف حرفة ترجمان سياح
أو أن يعرض نفسه لذلك أو يدعي أنه كذلك إلا إذا كان حائزاً
على رخصة بموجب هذا القانون
أبراز الرخصة عند الطلب - ٤ = على كل ترجمات
سياح أن يبرز رخصة عند طلب أحد أفراد الجيش العربي
لما ينتمون أو الحاكم أو أخدموا في دائرة الآثار أو أحد الأشخاص
الذين يرشدون أو يمرضون أنفسهم لارشادهم
توقيف الرخصة أو الفاشا - ٥ = يجوز للمرجع
الإيجابي أن يوقف أو يبطل رخصة أي ترجمان سياح أدين
بجريمة أخلاقية أو كان سلوكه في رأي المرجع الإيجابي لا يؤهله
أن يجوز على هذه الرخصة
(٦) إذا رفعت قضية جزائية على من يحمل رخصة
بموجب هذا القانون أو خلافه فيجوز للمرجع الإيجابي أن
يوقف رخصته مؤقتاً إلى أن تصدر المحكمة حكمها النهائي عليه
(٧) على كل ترجمان التمت رخصته أو وقت أن يسلمها
فوراً إلى المرجع الإيجابي ومن يرفض أو يجعل تسليمها مجازي
بعد أدانته بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات مصرية أو بالحبس
مدة لا تتجاوز شهراً واحداً

يجوز للحاكم الإداري أن يدين الأجور التي يتقاضاها
ترجمة السياح - ٦ = يجوز للحاكم الإداري أن يدين من وقت
إلى آخر الأجور التي يجب أن يتقاضاها الترجمة في منطقته
ويشترط أن يبرهن أن يبرهن للترجمة أن يطلبوا الأجور أكثر مما
هو مستحق في منطقته
السياح والمترجمين - ١٠ = كل من لم يكن معه
رخصة بموجب هذا القانون ويحتل حرفة ترجمان سياح أو
يبرهن نفسه كترجمان سياح أو يدعي أنه كذلك لا يستعمل

أو يبرز رخصة ترجمان مرخص أو أية ورقة تشبه الرخصة
المعطاة بموجب هذا القانون وكل ترجمان سياح مرخص له
تخلف عن العمل بموجب أحكام هذا القانون أو أي نظام
صادر بموجبه أو من يستعمل رخصة غير الرخصة المعطاة له
يجازى بعد أدانته بغرامة لا تزيد على عشرين جنياً مصرية
أو بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد أو بكليهما العقوبتين
معاً
(٢) لا يحاكم أي شخص بتعاطي حرفة ترجمان سياح
لعدم حيازته على رخصة خلال شهر واحد من تاريخ العمل
بهذا القانون
الانظمة - ٨ = يجوز لرئيس النظار بموافقة سوا لا يدير
المعظم أن يضع أنظمة بشأن الأمور الآتية أو يبدلها أو يغيّر
أ) تعيين الشروط التي تعلل الرخص بموجبها وتوزع
الرخصة والرسوم التي تستوف عنها
ب) الطريقة التي يجب على الترجمة اتباعها في تعاطي
حرفتهم
ج) كل أمر يقتضي وضع نظام له بموجب هذا القانون

بلاغات رسمية

«صادرة عن رئاسة النظار التنفيذية»
«برنامج الاحتفال الرسمي بعيد استقلال شرق الأردن»
يحتفل يوم (الأربعاء) في ٢٣ ذي القعدة ١٣٤٥ الموافق
٢٥ مايو ١٩٢٧ في القصر العالي بعيد استقلال الشرق العربي
على الوجه الآتي:

- ١ - تزدان البلدة بالأعلام العربية
- ٢ - تبدأ مراسم الاحتفال من الساعة الثانية زوالاً
صباحاً، يتلو فضيلة قاضي العاصمة العامة المقرض

٣ - تصطف قطعات الجيش العربي مع الموسيقى ومفرزة
من الشرطة أمام القصر العالي على حسب ما تصدره قيادة
الجيش من التعليمات
٤ - يستعرض سموه العالي قطعات الجيش ويستف
الجنود لسموه ثلاثاً
٥ - يطلق من القلعة عند الظهر واحد وعشرون مدفعاً
٦ - تبدأ مراسم التبريكات في القصر العالي من الساعة
التاسعة حسب الترتيب الآتي:
أ - هيئة الحكومة ومستشارا المدلية والمالية من الساعة
٩ إلى الساعة ١٠ و٩
ب - قائد الجيش والأمراء والضباط العسكريون من
٩ إلى الساعة ١٠ و٩
ج - المديرون وروساء الدوائر وحكام المدلية من
الساعة ٩ إلى الساعة ١٠ و٩
د - حاكم العاصمة الإداري والقاضي والمفتي والروساء
الروحيون وأعضاء مجلس الإدارة ورئيس البلدية وأعضاؤها
من الساعة ١٠ إلى الساعة ١١ و٩

٥ - شيوخ البلاد ووجهها
٧ - جميع الموظفين الملكيين يرتدون الملابس الرسمية
أو الملابس السوداء ويحملون ما لديهم من الأوسمة
٨ - في الساعة العاشرة زوالاً يستقبل سموه العالي دولة
رئيس المصدين البريطانيين وموظفي دار الاعتماد وضباط الطيران
وقد ير الشك الذين يدعون بكتاب خاص
٩ - ينظر المقر العالي وضباط الحرس الاميري يقومون
بترتيب التشرهات
٢٣ مايو ١٩٢٧

التنبيهات الادارية

برنامج السباحة التنشيطية التي يجرها رئيس النظار
في المقاطعات الجنوبية
اليوم التاريخ من مركز الى مركز
الاثنين صباحاً ١٦/٥/٢٧ عمان معان
الثلاثاء ١٧/٥/٢٧ معان العقبة
الاربعاء ١٨/٥/٢٧ العقبة معان
الخميس ١٩/٥/٢٧ معان وادي موسى (ويعود
منهالى معان بنفس النهار)
الجمعة ٢٠/٥/٢٧ معان الشوبك (يعود منهالى معان
بنفس النهار)
السبت ٢١/٥/٢٧ معان الطفيلة
الاحد ٢٢/٥/٢٧ الطفيلة الكرك
الاثنين ٢٣/٥/٢٨ الكرك مادبا
الثلاثاء ٢٤/٥/٢٧ مادبا عمان
١١ مايو ١٩٢٧

تصريح طبي

مدد تاريخ تصريح الطبيب السيد محمد مختار بن عبد الله
المفتي المصرح مؤقتاً بتعاطي مهنة الطب في منطقة الشرق
الجزري لسنة ثانية بتتدي من ٢٠/٥/٢٧
٢٣/٥/٢٧

تصريح صيدلي

مدد تاريخ تصريح الصيدلي السيد ظافر الشهابي المصرح
بوقتاً بتعاطي مهنة الصيدلة في شرق الأردن لسنة ثانية بتتدي
بغاية تشرين الثاني سنة ١٩٢٧
١٨ مايو ١٩٢٧

« تصحيحات قانونية »

(٢) ورد في العدد ١٥٦ من الجريدة الرسمية سهو في السطر الثالث من المادة ١٤ من قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٢ وهو عبارة (الاعتراف في) والصواب (الاعتراض على) وجاء في السطر الرابع من المادة المذكورة عبارة (في تشكيلها) والصواب (على تشكيلها) (٢) وورد في قانون استبدال ذيل قانون ضريبة الاراضي المنشور في الصحيفة ١٤ من العدد ١٥٦ ايضا في السطر الثالث عشر كلمة (السامي) والصواب (المعنى)

« مذكرة دعوة »

اسم المدعي عليه وشهرته ومحل اقامته : ايلى بن سليم عطية المجهول محل الإقامة يقتضي حضورك لمحكمة - فوق صلح عمان يوم الاربعاء الواقع في ٢٢ حزيران ١٩٢٧ الساعة ٩ زوالية للنظر في الدعوى التي اقامها عليك الخاج علي تيمور فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكتك غيابا ٢٨ مايس ١٩٢٧

اعلان صادر من دائرة اجراء عمان

لقد وضع بالمزاد العلني للبيع كامل الدار الكائنة بحي المهاجرين في عمان المحتوية على ست غرف وساحة صغيرة مشجرة المهدودة شرقا حسين بديلة وشمالا طريق وغربا حاطو وجنوبا قناة الطاحون لقاء ما يطلب من مالكم توفيق بن عمر الصواف الى تيمور القوقان فمن يرغب الشراء عليه مراجعة دائرة الاجراء والبلال يوم السبت خلال شهر كامل اعتبارا من تاريخ اذاعة هذا الاعلان بالجريدة الرسمية على ان يستعجب منه التامينات القانونية على الاصول ٢٢ مايس ١٩٢٧

اعلان

من مصلحة البرق والهريد والمخائف اعتبارا من ١٦ ايار ١٩٢٧ يسافر البريد من عمان الى الكرك وبالعكس مرتين في الاسبوع وذلك يوم الثلاثاء والخميس ومن مادبا الى الكرك يوم الخميس ومن الكرك الى مادبا يوم الثلاثاء آخر مواعيد قبول المراسلات يمكن الاطلاع عليها في مكاتب بريد البلدان المذكورة ١٦ - ٥ - ١٩٢٧ اعلان الى مفاح بن سليمان العودة من قرية بورما يقتضي حضورك الى محكمة جرش الشرعية يوم السبت ٣ ذي الحجة ١٣٤٥ لرواية دعوى زوجتك ميسه بطلب فسخ نكاحها منك وان لم تحضر ترى غيابا ٦ مايس ١٩٢٧ قاضي جرش وجبل عجلون الشرعي

اعلان ثالث

صادر من دائرة تسجيل الاراضي بمادبا الرقم ٤٤ ، الموقع : عبده ، الزقاق : العجاردة ، النوع : ارض ميري ، الحدود : شرقا ارض عماد الهباس وحيلة فاصلة ورجم شمالا ارض مرشد بن محمد الزوغة غربا ارض هريس القنم وهلال ابو رشوان جنوبا ارض خليل الساي ، اسم المتصرف : رفيقه بن سلامة الزوغة ، دونه : ٢٧ ، القيمة المخمسة : ٢٧ جنيه الرقم : ٤٥ ، الموقع : ام الحبابا ، الزقاق : العجاردة ، النوع : ارض ميري ، الحدود : شرقا ارض محمود بندي شمالا طريق فاصلة ارض اصحاب ملك غربا بمسار جنوبا حيلة اليادر ، اسم المتصرف : رفيقه بن سلامة الزوغة ، دونه : ١٤ ، القيمة المخمسة : ١٤ جنيه الرقم : ٤٦ ، الموقع : ام الحبابا ، الزقاق : العجاردة ،

النوع : ارض ميري ، الحدود : شرقا ارض محمود بندي شمالا حيلة فاصلة ارض محمود المذكور غربا - مسار جنوبا طريق فاصلة ارض اصحاب ملك ، اسم المتصرف : رفيقه بن سلامة الزوغة ، دونه : ٢٧ ، القيمة المخمسة : ٢٧ جنيه الرقم : ٤٧ ، الموقع : ام الحبابا ، الزقاق : العجاردة ، النوع : ارض ميري ، الحدود شرقا ارض محمود بندي شمالا محمد الحريوش ، غربا ارض الشختير ، جنوبا طريق فاصل ، اسم المتصرف رفيقه بن سلامة الزوغة ، دونه : ٢٧ ، القيمة المخمسة : ٢٦ جنيه الرقم : ٤٨ ، الموقع : ام الحبابا ، الزقاق : العجاردة ، النوع : ارض ميري ، الحدود شرقا ارض سالم السلامة الزوغة ، شمالا ارض غيث الحسين ، غربا ارض سلمان السلامة الزوغة ،

جنوباً طريق سلطاني ، اسم المتصرف رفيقه بن سلامة الزوغة دونه : ٢٦ ، القيمة المخمسة : ٢٦ جنيه وضع بالمزاد العلني كامل قطع الاراضي الخمس المبينة الحدود والموقع وسائر الاوصاف المفروغين بالوفاء الى المفروغ لما محمود واحد بندي لتأمين دينهم بالنظر لامتناع ورثة امارغ عن دفع الدين فن له رغبة بالشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل الاراضي ودلال البلدية في مادبا خلال خمسة واربعين يوما اعتبارا من تاريخ ١ نيسان ١٩٢٧ مستعجبا تأديت في الماية عشرة من القيمة المخمسة وعليه صار اعلان الكيفية اصولا ٢٢ مايس ١٩٢٧

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي في ١٥ / ٤ / ١٩٢٧

المكان	الطاعون	الحى الصفراوية	الكوليرا	الجدري	التيفوس	التهاب الدماغ الشوكي	الحى الراجعة	تاريخ التبليغ
١٥								« دائرة الصحة »

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي في ٢٢ / ٥ / ١٩٢٧

المكان	الطاعون	الحى الصفراوية	الكوليرا	الجدري	التيفوس	التهاب الدماغ الشوكي	الحى الراجعة	تاريخ التبليغ
١٥								« دائرة الصحة »

« دائرة الصحة »

تمت: حنة الحارثي

نكته: احسن العمل

١٥٨

جدول الامراض الدارية الشهري عن شهر نيسان سنة ١٩٢٧

المرض	جرش	عمان	اربد	عجلون	السلط	مادبا	الكرك	الطقيلة	معان	العقبة	المجموع
تيفوئيد	اصابات	٧	١	٤							١٢
	وفيات			٢							٢
ديوننتاري	اصابات	١									١
	وفيات										
بنت الحمر	اصابات	١									١
	وفيات										
انفلونزا	اصابات	١									١
	وفيات										
ذات الرئة	اصابات			٢							٢
	وفيات										
حصبة	اصابات	١									٢٥
	وفيات										١
سعال ديكى (شبهة)	اصابات			٤							٤
	وفيات										
جدري مائي (شبه جدري)	اصابات	١									٢
	وفيات										
نكاف ابو كعب	اصابات			٢							٢
	وفيات										
داء المذلول الحاد	اصابات	١									١
	وفيات										
سل رئوي	اصابات	٤	١						١		٨
	وفيات	٢	١	٢							٥
سل جراحي	اصابات			٥					١		٦
	وفيات										
ملاريا	اصابات	٤٠	٢٧	٨	٩	٦	١٠	٦	٥		١٠١
	وفيات										
زهري	اصابات	٢		٩		١	٢٢	٢	١		٣٧
	وفيات										
تعقيبه	اصابات	٦							٢		٨
	وفيات										
إيشانبا	اصابات	١									١
	وفيات										